

جامعة البليدة 2 لونيبي علي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

شعبة الحقوق

قسم القانون العام

دروس عبر الخط في مقياس: الإثبات الجنائي
موجهة لطلبة: السنة الأولى ماستر / السداسي الأول

تخصص/ القانون الجنائي والعلوم الجنائية

أستاذ المقياس: د/ بلهادي حميد

استاذ محاضر (ب)

السنة الجامعية: 2023/2022

الدرس الأول: مدخل عام إلى الإثبات الجنائي

الإثبات عموماً حول البحث عن الأدلة التي تؤكد وجود واقعة أو صحة ادعاء
ويُعرف الإثبات الجنائي بأنه إقامة الدليل علي وقوع الجريمة أو عدم وقوعها وعلي
نسبتها إلي المشتكي علي طنيناً كان أو متهماً، فهو عبارة عن
الدليل أو الحجة أو البرهان لإثبات الوقائع لدى السلطات المختصة وذلك بالطرق
التي حددها القانون، ووفق القواعد التي أخضعها لها.

وعلي هذا يختلف نطاق الإثبات الجنائي في كونه لا يقتصر علي
إقامة الدليل أمام المحكمة فقط، بل أنه يتسع ليشمل أيضاً إقامة
الدليل أمام سلطات التحقيق، وأمام سلطات جمع الأدلة أيضاً، وهذا يعني
أن نطاق نظريته الإثبات الجنائي أوسع من أن ينحصر في مرحلة المحاكمة، فإقامة
الدليل في المواد الجزائية هو تعبيري يشمل على معنى التنقيب
عنه، ثم تقديمه إلي الجهة المختصة، ثم تقديره، ومن ثم جاز القول بأن الإثبات
الجنائي هو البحث عن الدليل وتقديمه إلى القضاء للفصل في مدى صحته ومدى
مقبوليته.

ولكن قبل التطرق إلى مختلف القواعد الإجرائية التي تحكم الإثبات الجنائي، يجب
أولاً إن نتطرق إلى مفهوم الإثبات الجنائي.

أولاً: تعريف الإثبات الجنائي:

أ/ التعريف اللغوي:

الإثبات هو إسم من مشتق من (ثبت)، فنقول ثبت الشيء في مكانه ثباتاً وثبوتاً فهو
ثابت، أي أنه غير متغير في أصله، واثبت الشيء و وثبته أي تأكد ومنه نقول ثبت ثباتاً
وثبوتاً أي عرف الأمر على حقيقته.

ب/ التعريف الاصطلاحي:

إن التعريف الاصطلاحي للإثبات الجنائي، هو إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق التي
حددها القانون، على صحة واقعة قانونية يدعيها أحد طرفي الخصومة ضد شخص آخر.

ج/ التعريف الفقهي:

ينفق أغلب فقهاء القانون الجنائي على أن الإثبات الجنائي هو تقديم كافة أدلة إثبات الجريمة الواقعة محل المتابعة الجزائية، التي تفيد النفي أو التأكيد، بالإجراءات القانونية اللازمة وذلك لإثبات وقوع الجريمة من عدمها، وإسنادها إلى الفاعل.

ثالثا التمييز بين الإثبات الجنائي والإثبات المدني:

رغم أن كل من الإثبات المدني والإثبات الجنائي غرضهما واحد ومشتر وهو إقامة الدليل أمام القضاء، إلا أنهما يتشابهان في مجموعة من الخصائص ويختلفان في مجموعة أخرى.

أ/ أوجه التشابه بين الإثبات الجنائي والإثبات المدني:

- * كل منها يتطلب الدليل.
- * كل منها يخضعان للقاضي يقبل الدليل أو يهدره حسب قناعته
- * في كل منها يتعين أن يكون أطراف الدعوى على علم بكافة أدلة الإثبات الموجودة في الملف

ب/ أوجه الاختلاف بين الإثبات الجنائي والإثبات المدني:

- * إن الغرض من الإثبات الجنائي هو البحث عن الحقيقة في الواقعة الإجرامية التي حدثت أما غرض الإثبات المدني هو الفصل في الخصومة إنهاءها
- * يختلف الإثبات الجنائي عن الإثبات المدني من حيث تحريك الدعوى فيهما، فللدعوى العمومية تفتتحها وتباشرها النيابة العامة بإسم المجتمع، أما الدعوى المدنية يباشرها ويحركها بصاحب الحق عن طريق يرفع الدعوى.
- * يختلف الإثبات الجنائي عن الإثبات المدني من حيث الشخص المكلف بإقامة الدليل، ففي المواد المدنية كل من طرفي الدعوى يكلفان بتقديم الدليل، (دليل إثبات الإلتزام، ودليل التخلص منه)، فهو يقوم على قاعدة البينة على من ادعى واليمين على من أنكر. أما في الدعوى العمومية فإن النيابة هي التي تبحث عن الدليل الجنائي وتقدمه إلى القضاء.

- * ولعل أهم إختلاف بين الدليل الجنائي والدليل المدني في أن هذا الأخير ينشأ قبل نشوء الحق في الدعوى، أي أنه يكون معدا سابقا، (عقد، وكالة...)، أما الدليل الجنائي فينشأ

مع الجريمة ذاتها، ولا يمكن تحضيره سلفا (ما عدى بعض الجرائم كجريمة خيانة الأمانة).

* دور القاضي في الدعوى المدنية يتمثل في الموازنة بين الأدلة وفحصها فقط، أما القاضي الجزائي فدوره أكثر من ذلك بكثير، فهو يقوم بالتمحيص والفحص والإسناد، وهو حر في بناء اقتناعه الشخصي بخلاف القاضي المدني الذي هو مقيد بما قدم له من أدلة فقط.

الدرس الثاني: أنظمة الإثبات الجنائي:

تختلف أنظمت الإثبات الجنائي باختلاف الأنظمة الإجرائية المقارنة، وقد ظهرت تلك الأنظمة بظهور الجريمة، عرفت تطورا هاما سايرت في ذلك تطور مختلف الأنظمة القانونية المقارنة، وسوف نتطرق إلى أنظمت الإثبات فيما يلي:

أولاً: نظام الإثبات المقيد أو نظام الإثبات القانوني

إن أول ظهور لنظام الإثبات المقيد كان في الأنظمة التشريعية الأوروبية التي كانت سائدة في القرن الثاني عشر، بحيث ظهر مع نقشي ظاهرة الجريمة آنذاك. وكان يقوم على مبدأ أساسي يتمثل في أن المشرع هو الذي يكون له دورا رئيسيا في الإثبات وذلك من خلال التحديد المسبق للأدلة المقدمة في الدعوى، والتي يستند عليها القاضي في حكمه، بحيث أن هذا الأخير يتقيد بالأدلة التي وضعها القانون، دون أعمال لإقتناعه الشخصي بصحة الأدلة المعروضة عليه.

فلنظام المقيد هو تقييد القاضي في حرية اقتناعه في تقدير أدلة الإثبات ويكون الدليل الجنائي الأقوى هو الغالب حسب ما هو في القانون، والقاضي يتقيد بالقانون ولا حرية لقناعته فهو بذلك يعتبر مجرد شخص يطبق القانون فقط دون البحث والتحري فيه، فالقانون في هذا النظام لا يتولى فقط حصر الأدلة، وإنما كذلك يستتبع هذا النظام تحديد قيمة الدليل القانوني ولا تكون له سلطة رفضه، ويترتب علي هذا أنه إذا توافرت أدلة الإدانة بشروطها المحددة قانونا التزم بأن يدين المتهم، ولو كان غير مقتنع بإدانته، ويعبر عن هذا بالقول المشهور أنه مقتنع كقاضي وغير مقتنع كإنسان.

أما إذا لم تتوافر هذه الأدلة التزم القاضي أن يبرئ المتهم ولو كان مقتنعا بإدانته، وبعبارة أخرى يقوم اقتناع المشرع بصحة الإسناد أو عدم صحته مقام اقتناع القاضي، في حين يقتصر دور القاضي علي مراعاة تطبيق القانون من حيث توافر الدليل أو شروطه، فإذا لم يتوافر لا يجوز للقاضي أن يحكم بالإدانة أو بالعقوبة المحددة بصرف النظر عن اعتقاده الشخصي، أي ولو اقتنع يقينا بأن المتهم مدان.

وقد كانت تستخدم فيه وسائل التعذيب والضرب بكل صورها لأجل الإكراه على الإقرار جبراً، ولم تكن هناك أي أجهزة تحقيق وتحري، إنما الأشخاص الذين كانوا يكلفون بإثبات الإدعاء هم ضباط أو جنود عسكريون تابعون للبلات الملكي، أو إلى السلطة الحاكمة، فقد جاء هذا النظام لإعطاء مشروعية للمحاكمات التي كانت سارية في ذلك الوقت فقط، لحماية الأنظمة الملكية الحاكمة، وأهملاً تماماً دور القاضي.

وفد طبق هذا النظام في فرنسا في ظل النظام القديم، وقد بقيت هذه النظرية سائدة حتى جاءت الثورة الفرنسية، وأخذ بنظام الإثبات المبني على حرية القاضي في تكوين اقتناعه.

وهناك جملة من المزايا والانتقادات التي وجهت إلى هذا النظام والتي سوف نتطرق إليها فيما يلي:

أ- مزايا نظام الإثبات المقيد

يقوم نظام الإثبات المقيد على جملة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

* يعتبر الدعوى الجنائية حقاً خالصاً للمجني عليه أو أقربائه أو ملك المجتمع، ومن ثم فلا يمكن للقاضي أن يحرك أو ينظر في الدعوى أو يفصل فيها إذا لم يتقدم بها من يملك هذا الحق.

* يخضع نظام الإثبات الجنائي وفق هذا النظام لقواعد شكلية، تتضح في سلطة القاضي المقيدة في تقدير الدليل وحرية في تقديره.

* كما أن من مزايا هذا النظام أن جعل من الدعوى الجنائية دعوى سهلة المنال، ولا تعرف التعقيدات التي تعرف بها في الأنظمة الأخرى، ما دام أن طرق إثبات الجريمة محدد وفق أطر قانونية.

* كما أن من مزايا هذا النظام كذلك أنه يجعل فترة الفصل في الدعوى الجنائية قصيرة جداً، يمكن للقاضي الفصل فيها، بمجرد عرضها عليه.

ب- الانتقادات الموجهة لنظام الإثبات المقيد

ومن بين الانتقادات الموجهة إلى هذا النظام نذكر ما يلي:

* أنه جعل الاعتراف سيد أدلة الإثبات، بحيث بتوفره تنتهي الدعوى العمومية عنده، ولا يسمح للقاضي أو الأطراف بالبحث عن أدلة أخرى وتقديمها إلى القضاء.

* إن الدور الذي يؤديه القاضي في الدعوى العمومية دورا سلبيا، ينحصر في تطبيق القانون فقط (أو بأصدق تعبير دورا هامشيا غير منتج)،

* جعل للمشرع مكانة محورية في عملية الإثبات الجنائي، فالاقتناع منوط بالمشرع دون القاضي.

* جعل من القاضي المدني و القاضي الجزائي سواسية من حيث الإقتناع الشخصي.
ثانيا: نظام الإثبات الحر.

لقد ظهر نظام الإثبات الحر نتيجة الإنتقادات التي وجهت إلى نظام الإثبات المقيد، والذي يعبر عنه كذلك بنظام الأدلة الأخلاقية أو بنظام دليل الاقتناع، ومفاده أن للقاضي حرية في فحص الدليل المقدم إليه، حيث أن القانون لا يحدد قيمة الدليل، ولكنه ينظم كى فية البحث عنه وتقديمه، وقد ظهر هذا النظام عقب الثورة الفرنسية، أين استبدل هذا النظام بنظام الإثبات المقيد، والذي أعطى الحرية الكاملة لكل من الأطراف وللقاضي في الإثبات، إنطلاقا من أن الإثبات الجنائي في الدعوى الجنائية ينطلق من مجموعة من الوقائع المادية، المتمثلة فر الركن المادي للجريمة، ووقائع نفسية وشخصية المتمثلة في الركن المعنوي للجريمة. ولا مكن على الإطلاق للمشرع أن يحدد سلفا طرق معينة لإثبات تلك الوقائع.

وتماشيا مع الحرية التي أعطية في الإثبات الجنائي يجب إعطاء حرية واسعة للقاضي في الاقتناع حيث يأخذ ما استقر عليه ضميره ووجدانه و هذه أدلة الإثبات كلها تخضع لإقتناع القاضي أي أن جميع الأدلة في كتلة و يقدم بعضها على بعض حسب اقتناع القاضي و استقرارها في وجدانه كما دعم هذا المبدأ بمبدأ المشروعية وان الأصل في الإنسان البراءة و الحصول على الدليل الجنائي بطريقة مشروعة وطبيعية و مواجهة الأطراف بالأدلة إن اقتضي الأمر.

فالنيابة العامة كسلطة إتهام يكون لها إثبات التهمة المسندة إلى المتهم بكل الطرق القانونية المتاحة، ولا يمكن أن نقيدها بأن تأخذ بدليل وتترك آخر، كما أن للمتهم الحق في الطعن في الدليل المقدم من طرف النيابة العامة بكل الطرق القانونية المتاحة، ليأتي دور القاضي في الأخير الذي منحت له كل الحرية في إجراء التحقيق والبحث في الأدلة

المعروضة عليه، عن طري عملية ذهنية لبناء قناعة شخصية (محضة) بشأن الإدانة أو البراءة.

يجوز للنيابة العامة الكشف بجميع الوسائل وتعمل كل ما تشاء للحصول على الأدلة شرط ان يكون بطريقة مشروعة و للمتهم أن يدفع و للقاضي حرية الاقتناع. وهناك جملة من المزايا والانتقادات التي وجهت إلى هذا النظام والتي سوف نتطرق إليها فيما يلي:

أ- مزايا نظام الإثبات الحر

* أن الأدلة المعروضة علي القاضي الجزائي، يمكن له وفقا لهذا النظام أن يلفق ويركب بين هذه الأدلة في سبيل الوصول إلي الحقيقة، وهذا بماله من حرية في الأخذ بهذه الأدلة، وتغليب فيما بينها ليصل في نهاية المطاف إلي أن يستمد اقتناعه منها مجتمعة، ومن ثمة كان عليه أن ينسق فيما بينها، وإذا قام التناقص بينها كان هذا هادما لها، وإذا تعرض الخلل أو الإلغاء لإحداها فقد انصرف إليها جميعا.

* لا يشترط هذا النظام أن يكون الدليل كاملا، فالقاضي وماله من حرية يلفق بينها، ويشد بعضها ببعض الأخر، ويساند بين وسائل الإثبات للوصول إلي الحقيقة.

* عدم استبعاد أي دليل مهما كان بسيطا أو صغيرا، وهذا طبعا عند غياب وسائل الإثبات الكبرى كالشهود أو القرائن، هنا يتوجب على القاضي الأخذ بالأمارات والدلالات الصغيرة حتى يصل أن يجمع من خلالها، ومن خلال عملية التساند والشد والربط بينها إلى الدليل، وأن يكمل بين هذه الأمارات والقرائن ببعضها البعض.

ب- الانتقادات الموجهة لنظام الإثبات الحر

* سمح باستخدام أي وسيلة من الوسائل في سبيل البحث عن الحقيقة، مما أفقد القاضي حياده خاصة إذا كان المبدأ السائد عدم إفتراض براءة المتهم، مما أدى إلى إنتهاك جريته، وإثبات إدانته دون تمكينه من ممارسة حقه في الطعن في الدليل المقدم ضده.

* لقد وسع هذا النظام من الإجراءات البوليسية بشأن الدليل على حساب التحقيق القضائي، خاصة في مرحلة التحقيق الابتدائي، وهذا مما يجعل الأدلة المتحصل عليها في هذه المرحلة محل شك وريبة.

* سيطرت عليه سرية التحقيق والبطء في الإجراءات المتخذة على حساب حبس المتهم على ذمة التحقيق.

ثالثاً: نظام الإثبات المختلط

لقد حاول نظام الإثبات المختلط الجمع والتوفيق بين النظامين السابقين وتفادي الانتقادات التي وجهت لكليهما، فلكي يتسنى للقاضي إصدار حكمه ينبغي عليه أن يكون مقتنعاً إقتناعاً شخصياً، وفي نفس الوقت يحوز القناعة القانونية كما أفرها القانون.

وقد يتحقق هذا النظام في شكل صورتين أساسيتين وهما:

الصورة الأولى: الجمع بين قناعة المشرع وقناعة القاضي أي يكون للقاضي قناعة لما طرح أمامه من أدلة الإثبات وفي نفس الوقت قناعة المشرع بالإثبات عن طريق الأدلة التي أوتي بها من طرف القاضي ويكون مقتنع بها فنكون هنا أحياناً أمام اقتناع القاضي وإهمال اقتناع المشرع، وأحياناً نكون أمام اقتناع المشرع دون القاضي.

لقد أعطى أنصار هذا الاتجاه حلاً لهذا عندما تحصل و تتوافق الإرادتين نحكم بالبراءة أو الإدانة وان لم تتوافق الإرادتين نحصل على تأجيل النظر في القضية و نبحث عن أدلة الإثبات أخرى إن لم نجد أدلة أخرى تبقى معلقة

الصورة الثانية: والتي مفادها أنه لا داعي للجمع بين القناعتين (القناعة الشخصية والقناعة القانونية)، حيث إشتراط اجتماعهما في حالة الإدانة فقط، وعلى العكس من ذلك إشتراط وجود القناعتين مها في حالة الحكم بالبراءة، هذا الاتجاه جعلنا الحكم بالبراءة في الكثير من الأحوال رغم توافر أدلة الإثبات، وبذلك يكون دور النظام المختلف في الإثبات سلبياً أكثر من إيجابياً.

وهناك جملة من المزايا والانتقادات التي وجهت إلى هذا النظام والتي سوف نتطرق

إليها فيما يلي:

أ- مزايا نظام الإثبات المختلط:

لقد ظهر هذا النظام في أعقاب أنظمة الإثبات التي سبقته، وكان هدفه معالجة بعض العيوب التي لحقت بالنظامين السابقين، وقد خلق نوع من التوفيق بين سلطة الدولة في توجيه الدعوى الجنائية عن طريق إنزال العقاب على المتهم، وبين ضمانات المتهم في التمسك بحريته الشخصية.

وتطبيقا لهذا النظام، فإن وجود الدليل لا يعتبر حجة في حد ذاته، إلا إذا اقتنع القاضي بذلك الدليل أو الحجة وينص عليها القاضي في الحكم من خلال تسبيب الأحكام في مواد المخالفات والجنح.

ومن إمعان النظر في نص المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، نجد أن الأغلبية الساحقة من الجرائم يمكن إثباتها بكل طرق الإثبات، وأن المبدأ السائد هو القناعة الشخصية للقاضي، إلا أننا نلاحظ أنه و إن كان هذا القانون قد غلب نظام حرية الاقتناع الشخصي، إلا أنه قد أخذ في بعض الجرائم بنظام الأدلة القانونية كما هو الحال في جريمة الزنا وجريمة السياقة في حالة السكر وأغلب الجرائم الشكلية.

ب- الإنتقادات الموجهة لنظام الإثبات المختلط

من أهم العيوب التي وجهت إلى نظام الإثبات المختلط أنه لم يراع التوازن بين مصلحة المتهم في البراءة من جهة، مصلحة المجتمع في العقاب، بحيث أنه يسعى إلى حماية المتهم فقط، دون مراعاة لمصلحة المجتمع، فلا يمكن الحكم بإدانة المتهم بموجب توفر دليل آخر إقتنع به القاضي ولم يقرره القانون.

الدرس الثالث: أهمية الإثبات الجنائي وخصائصه

يكتسي الإثبات الجنائي أهمية بالغة في الإجراءات التي تمارسها الأجهزة القضائية خلال جميع المراحل التي تمر بها الدعوى العمومية، إبتداء من تاريخ وقوع الجريمة إلى غاية الفصل في التهمة الموجهة إلى المتهم، بل وتستمر هذه الأهمية إلى غاية تنفيذ العقوبة المحكوم بها، لذلك أصبح موضوع الإثبات الجنائي يتمتع بمجموعة من السمات والخصائص يتصف بها تجعله متميزا، وهو ما سوف نبينه فيما يلي:

أولاً: أهمية الإثبات الجنائي

تتمثل أهمية الإثبات الجنائي بالنسبة للدعوى العمومية فيما يلي:

- أ- إنه على خلاف الدليل المدني الذي ينشأ قبل حصول الفعل الضار أو الحق المعتدى عليه، فيكون معدا سلفا، فإن الدليل الجنائي ينشأ بعد إتمام الجريمة وتحقيق كامل أركانها، لأن الجريمة واقعة تنتمي إلى الماضي، فيكون على المحكمة أن تستعين بوسائل تعيد أمامها رواية و تفاصيل ما حدث، وهذه الوسائل هي أدلة الإثبات.
- ب- إن عدم التوافر أدلة الإثبات أو الإسناد بشأن الجريمة محل الدعوى العمومية يترتب عنه عدم إمكانية نسبة الجريمة إلى المتهم إطلافاً، وعدم إمكانية متابعته قضائياً، وبالتالي إطلاق سراحه إذا كان محبوساً، لأنه في غياب هذه الأدلة لا تثبت الجريمة، وبالتالي لا تستطيع الدولة أن تطبق سلطتها في العقاب ومكافحة الجريمة وصيانة الحقوق، وتحقيق الأمن القضائي في المجتمع.

ثانياً: خصائص الإثبات الجنائي

للإثبات الجنائي مجموعة من الخصائص يتميز بها عن باقي الإجراءات التي تتخذ عقب ارتكاب أي جريمة، وسوف نذكر البعض من تلك الخصائص فيما يلي:

- أ- يجب أن يكون الدليل الجنائي المتحصل علي من إجراءات التحقيق وإجراءات المحاكمة بشأن أي جريمة يمثل الحقيقة المطلقة (المتاحة)، التي توصل إليها القاضي أثناء

التحقيق في الدعوى أو النظر فيها، وأن يكون متضمنا أكبر قدر من الحقيقة لكي يكون الحكم المعتمد عليه أقرب إلى العدالة.

ب- للإعمال بالدليل الجنائي يجب ألا تتعارض عملية الحصول عليه مع الحريات العامة والكرامة البشرية للمتهم، وتطبيقا لذلك تعين استبعاد التعذيب والاحتياط للحصول على اعتراف المتهم، أو أي شيء من هذا القبيل.

ت- لقد خصصت القواعد الإجرائية مجموعة من النصوص المتعلقة بالإثبات أثناء جميع مراحل الاستدلال والتحقيق والمحاكمة.

ثالثا: الغاية من الإثبات الجنائي

إن الهدف الأساسي للإثبات الجنائي هو التحقق من الإتهام ومدى قابلية تطبيق قاعدة الأصل في الإنسان البراءة على كل متهم، والبت عن يقين آخر مناقض ليقين البراءة، وهو اليقين بأن المتهم (الذي يفترض بأنه بريء) هو المرتكب للجريمة.

وبهذا تكون وسائل الإثبات هي الأدوات التي يتحول بها اليقين من النقيض إلى النقيض وتبدأ عملية التحول هذه في صورة شك فيما إذا كان الشخص قد ارتكب الجريمة، وأنه مسئول عنها أو لا، فيوجه له الاتهام وتساق الأدلة لتأكد من صحة هذا الاتهام، وهذه الأدلة هي التي تعرف بالإثبات، أما إذا لم يكن الوصول من خلالها إلى مثل هذا اليقين، فيبقي الشك على ما هو عليه، ومن ثمة تستحيل الإدانة، لأن الحكم بالإدانة هو أمر خطير، إذ يؤدي إلى معاقبة من أدين بارتكاب الجريمة ومجازاته في شخصه أو حرته أو في ماله أو فيهم معا، فيصيبه من هذا وذاك ضرر بالغ حاضرا ومستقبلا، فكان من اللازم وتحقيقا للعدالة وجوب أن يكون ثبوت إسناد الفعل المجرم إلى المتهم مؤكدا، أي مبني على الجزم واليقين لا على الظن و الاحتمال.

الدرس الرابع: عبئ إثبات أركان الجريمة

يقصد بعبئ الإثبات الجنائي تكليف أحد المتداعين بإقامة الدليل على صحة ما يدعيه، ويسمى عبئ الإثبات عبئا لأنه حمل ثقيل يقع عبئ يقع على المكلف به، ويقع الإثبات على النيابة العامة، أي جهة الاتهام، لكونها المدعي في دعوى الحق العام، وذلك طبقا للقاعدة العامة التي تقضي بأن عبئ الإثبات يقع على المدعي، وهناك سند آخر تسند إليه هذه القاعدة، هو قرينة البراءة أو أصل البراءة التي يفترض بمقتضاها أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

وتسري قاعدة أن عبئ الإثبات يقع على عاتق النيابة العامة على كل الجرائم وعلى جميع المتهمين ولدي جميع المحاكم، ووفقا لهذه القاعدة، فإن النيابة العامة تقيم الدليل على أن الفعل قد تم وقوعه من المتهم، وأن تقيم الدليل أيضا على مسؤوليته عنه.

ويتعلق عبئ الإثبات بالبحث في الواقعة المرتكبة، ومدى تطابقها مع الواقعة النموذجية المحددة في النص و إسنادها إسنادا ماديا ومعنويا إلي المتهم، ومعنى ذلك أن الدليل يدور حول إثبات كل أركان الجريمة.

أولا: إثبات الركن الشرعي للجريمة

عملا بمبدأ الشرعية الجنائية القاضي ألا عقوبة ولا جريمة بغير وجود نص قانوني ساري المفعول يجرم الفعل المرتكب، فإنه لا يمكن أن نحمل المتهم وزر فعل ما لم يخضع الفعل لنص التجريم، و عدم وجود سبب من أسباب الإباحة حتى يبقى الفعل محتفظا بتجريمة، أي يخرج الفعل من دائرة التجريم إلى الإباحة. لهذا فإن توفر أي سبب من أسباب الإباحة انتفى الركن الشرعي ولا توجد للجريمة أصلا. ذلك لأن الأصل في الأشياء الإباحة.

إلا إنه يجب أن نبين أن مسألة إثبات وجود الركن الشرعي في ملف الدليل المعروض على القاضي قد اختلف فيها الفقهاء على أساس مدى اعتبار الركن الشرعي ركنا من أركان الجريمة أم لا. وقد اختلفت الآراء في هذا الشأن.

أ- الرأي الأول: الركن الشرعي ليس ركنا من أركان الجريمة

لا يعتبر مجموعة من الفقهاء أن الـوكن الشرعي ركنًا من أركان الجريمة كباقي الأركان، لأنه موجود أصلاً من قبل في القانون، وقبل قيام الجريمة، ولا يقع على النيابة عبئ إثباته، وأن هذا النص هو الذي يخلق الجريمة فليس من المعقول أن يكون الخالق جزء من المخلوق.

يستند أصحاب هذا الرأي على أساس أن الركن الشرعي عبارة عن نص قانوني موجود، ولا يمكن لأي أحد إنكار وجوده إلا بالإلغاء أو التعديل، وأنه يلزم معرفته من قبل الأشخاص المخاطبين به، بل أن لا يمكن الدفع بعدم العلم بالقانون، إذ لا عذر بجها القانون. لذلك فلا يمكنك إثبات شيء هو موجود أصلاً، فكل من أطراف الدعوى العمومية ووكل الأطراف المشتركين في إجراءات الدعوى يفترض فيهم العلم به، ولا يحتاج أحد الإثبات من الآخر.

ب- الرأي الثاني: الركن الشرعي ركن من أركان الجريمة

في حين فريق آخر أن الركن الشرعي مهم وهو الإطار الذي يحدد السلوك التجريمي لأنه لا وجود للجريمة دون النص كما أن الممارسة العملية تظهر أنه لا وجود للجريمة دون النص، و يرتبط بمبدأ الشرعية الجنائية، رأي المحكمة العليا (من المقرر قانوناً أن الأحكام و القرارات الصادرة بالعقوبة يتعين تتضمن النصوص القانونية للجريمة لكي يتسنى للمحكمة العليا ممارسة رقابتها على هذه الأحكام وأن من يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون /

الدرس السادس: الطرق التقليدية لإثبات الجنائي (1)

لقد كانت كل أنواع الأدلة الجنائية تقليدية قبل ظهور التطور العلمي والتكنولوجي، وقبل أن تعرف الجرائم تطورا رهيبا، إلا أن الأدلة التقليدية رغم بقائها على صفتها تلك إلا أنها حافظت على أهميتها في مجال الإثبات الجنائي، وبما أن الوسائل التقليدية للإثبات متعددة لا يمكن أن نقدمها في درس واحد، فقد قسمناها إلى درسين، بحيث نتناول في الأول الإقرار والشهادة، وفي الثاني الخبرة، المحررات والقرائن، على النحو الآتي بيانه:

أولا: الاعتراف

لم يكن الاعتراف في عهد النظام الإتهامي الأول الذي عرفته روما القديمة دليلا قاطعا ملزما للقاضي في كل الأحوال، بل كان تقديره خاضع لسلطة القاضي ثم ارتقى الاعتراف عندما أصبح نظام الاتهام أكثر دقة وانتظام فأجيز توقيف المعترف بناء على إقراره ثم أمسى معادلا للشهادة من حيث قوة الإثبات، ولكنه لم يكن لوحده كافيا للحكم إذ لا بد من أن يقترن بدليل للحكم به، أما التشريع الجزائري فقد نص في المادة 213 من قانون الإجراءات الجزائية " أن الاعتراف شأنه شأن باقي الأدلة وعناصر الإثبات يترك لحرية تقدير القاضي.

أ- تعريف الاعتراف:

لقد عرف الاعتراف بأنه "قول صادر من المتهم يقر فيه صحة ارتكابه الوقائع المكونة للجريمة بعضها أو كلها وهو بذلك يعتبر أقوى الأدلة وسيدها. وهناك من عرفه بأنه إقرار المتهم على نفسه بارتكاب الوقائع المكونة للجريمة كلها أو بعضها وهناك من عرفه كذلك بأنه هو إقرار من المتهم بعبارات واضحة بحقيقة الوقائع المنسوبة إليه أو ببعضها.

وإذا كان الإقرار في المواد المدنية، هو إقرار خصم لخصمه بالحق الذي يدعيه مقدر آثاره قاصدا التزام نفسه بمقتضاه، فإن نية المقر في هذه الحالة تتجه إلى تحمل الالتزام وترتيب كل الآثار القانونية الناتجة عن هذا الإقرار، إلا أن هذه النية لا أهمية لها

في الاعتراف الجزائي فمادامت إرادة المعتترف اتجهت إلى الاعتراف كان ذلك كافيا لنشوئه، ثم يبدأ دور القانون في ترتيب هذه الآثار القانونية، بعيدا عن نطاق إرادة المعترف وحتى ولو لم يتجه إرادة المعترف الى حصولها.

واعتراف المتهم إما أن يكون شفويا وإما أن يكون مكتوبا وأي منهما كلف في الإثبات والاعتراف الشفوي يمكن أن يثبت بواسطة المحقق أو كاتب التحقيق في محضر الاستجواب أما الاعتراف المكتوب فليس له شكل معين وهو في حالتين يخضع لسلطة المحكمة.

ب- خصائص الاعتراف:

للإعتراف مجموعة من الخصائص تميزه عن باقي إجراءات الدليل وتتمثل فيما يلي:

* الاعتراف ليس حجة في حد ذاته وإنما هو خاضع لتقدير المحكمة فيحقق للمتهم العدول عنه في أي وقت دون أن يكون ملزما بأن يثبت عدم صحة الاعتراف الذي عدل عنه.

* لا دخل للنية في الاعتراف لأن القانون هو الذي يرتب الآثار القانونية على هذا الاعتراف ولو لم تتجه نية للمعترف إلى حصولها.

* الاعتراف قد يكون وسيلة للمتهم للدفاع عن نفسه، كما أنه لا يتقيد بسن معينة إذ قد يصدر من الشخص المميز، كما لا يجوز تحليف المتهم اليمين القانونية قبل أدائه لأقواله وإلا كان الإعتراف باطلا.

* الاعتراف هو أمر متروك لتقدير المتهم ومشيبته، فإذا رأى أن الصدق أحسن وسيلة للدفاع بها على نفسه ضد الإتهام الموجه إليه فله الحق المطلق بعدم الإجابة على الأسئلة الموجهة إليه.

* الاعتراف هو مسألة شخصية تتعلق بشخص المقر بنفسه فإذا سلم المحامي بالتهمة المنسوبة إلى موكله ولم يعترض فإن ذلك كله لا يعتبر اعترافا صريحا أو ضمنيا، وإذا أذكر المتهم تسليم المحامي لا يعتبر حجة عليه، وصمت المتهم مع تسليم المحامي وعدم اعتراضه لا يعتبر اعترافا من جانبه ومن ثم لا يصح أن تعند المحكمة بتسليم المحامي بصحة إسناد التهمة على موكله.

* حجية الإقرار قاصرة على التهم فقط، فالأقوال الصادرة من متهم آخر هي في حقيقتها ليست إلا شهادة متهم على متهم آخر وهو من قبيل الاستدلالات التي يجوز للمحكمة أن تعزز بها ما لديها من أدلة أخرى، فمن الجائز الأخذ باقرار متهم على آخر مادام القانون لم يمنع ذلك، غير أن ذلك متروك للسلطة التقديرية للقاضي إن شاء أخذ به أو استبعده.

* يجوز تجزئة الاعتراف للقاعدة في المواد الجزائية هو أن الاعتراف قابل للتجزئة خلافا لما هو مقرر في المواد المدنية لأن مبدأ الاقتناع الشخصي يفرض هذه القاعدة فإذا اعترف المتهم بجريمة وأضاف إليها ما من شأنه الحد من مسؤوليته أو استبعادها فعلى القاضي أن يدقق في كافة أجزاء الاعتراف. وأن لا يستند منها إلا على ما يقتنع به، وله أن يأخذ بشق منه دون الشق الآخر إذا قدر أن التحقيق الذي أجراه أوضح له عدم صحة ما أهمله. غير أنه قرار المتهم أو المدعي عليه بجزء من الوقائع لا يمكن اعتباره معترفا بالكل بل ينبغي إكمال الاعتراف الناقص بالأدلة والقرائن الأخرى.

* الاعتراف قوة ثبوتية يعود للقاضي أمر تقديرها، وغالبا ما يأخذ القاضي به على اعتبار أنه كافي للتجريم أو الإدانة، ولكنه ليس ملزما بها حتما إذ تمكنه أن لا يأخذ به وإن كان ما يمنع المتهم من أن يرجع عن إقرار سابق دون أن يبرر رجوعه ويترك للمحكمة أن تقدر الرجوع ولها أن تأخذ بالاعتراف رغم عدول المتهم عنه.

ت- أنواع الاعتراف:

يختلف الإقرار حسب طريقة أدائه والجهة التي تم أمامها.

1/ الاعتراف الكلي والاعتراف الجزئي.

إن الإقرار الكلي هو الذي يقر فيه شخص المقر بصحة إسناد التهمة إليه كما وصفها سلطة التحقيق أن يعترف بارتكاب الجريمة بجميع أركانها، أما الاعتراف الجزئي فهو إذا اقتصر المتهم في الإقرار بارتكابه الجريمة في ركنها المادي نافية مع ذلك مسؤوليته عنها أو اعترافه بمساهمته شريكا لا غير أو الاعتراف بارتكاب الجريمة ولكن في صورة مخففة تختلف عن التصوير المنسوب إليه.

2/ الاعتراف القضائي والاعتراف غير القضائي

إن الاعتراف القضائي هو الاعتراف الذي يقع أثناء الخصومة أمام إحدى الجهات القضائية أي أمام قاضي التحقيق أو أمام المحكمة وقد يعتبر دليلا كافيا إذا توافرت فيه شروط صحته، أما الاعتراف غير القضائي فهو الذي يصدر أمام جهة أخرى غير جهات القضاء كما إذا صدر أمام النيابة أو مأموري الضبط القضائي أو في التحقيق الإداري أو أمام أحد الأشخاص أو في محرر صادر منه وقد يعتبر هذا النوع من الاعتراف دليلا تستند إليه المحكمة إذا اطمأنت إليه فيجوز لها أن تبني اقتناعها بناء على هذا الاعتراف.

ث- شروط صحة الاعتراف

إن الاعتراف دليل من مجموع أنواع أدلة الإثبات الجنائي، ولكل دليل شروط وقواعد تتحقق به صحته وبالتالي ثقة المحكمة فيه والاستناد عليه بحكمها وشروط الاعتراف تتمثل فيما يلي:

* أن يكون المعترف منهما بارتكاب الجريمة ونعني به أن يكون المعترف منهما بأن يوجه إليه الاتهام بواسطة تحريك الدعوى الجزائية قبله.

* أن تتوافر في المعترف إدراك وتمييز وقت الإدلاء والاعتراف.

* ويشترط فيه توافر الإدراك أو التمييز وقت الإدلاء بالاعتراف وأن يكون المتهم المعترف القدرة على فهم ماهية الأفعال وطبيعتها وتوقع أثارها، وعلى ذلك لا يتمتع بكامل الأهلية كل من المجنون والمصاب بعاهة عقلية والسكران.

* أما الاعتراف الصادر عن الحدث الذي يكون سنة ما بين 13 و 18 سنة يكون اعترافه ناصفا لنقص أهليته ومن ثمة فإن مثل هذا الاعتراف يقع على القاضي عبء تقديره وفحصه فحص دقيقا للتأكد من صحته أولا ولمطابقته للجريمة ولقصد الحدث ثالثا ولمدى فهم الحدث لطبيعة اعترافه، وذلك تطبيقا لأحكام المادة 213 من قانون الإجراءات الجزائية.

* يجب أن يكون المتهم قد أدلى بالاعتراف وهو في كامل إرادته بأن تكون حرة وواعية بعيدة عن كل ضغط من الضغوط التي تعيب أو تؤثر عليها، فإن أي تأثير يقع على المتهم

سواء أكان تهديداً أو وعداً يعيب إرادته يفسد اعترافه، أما إذا صدر الاعتراف من المتهم باختياره وهو بكامل إرادته بدون أي ضغط أو تأثير فإنه يكون دليلاً صحيحاً مقبولاً في الإثبات. والتأثير الذي قد يؤثر في اعتراف المتهم ما أن يكون تأثير معنوي كالوعد أو الإغراء أو يكون مادياً كالعنف أو الأرهاق بالاستجواب أو استخدام كلاب البوليس والتنويم المغناطيسي والعقاقير المخدرة. فإذا كان الاعتراف نتيجة أمر غير مشروع على نحو ما سبق فإنه يكون باطلاً ويؤدي إلى بطلان كلما ترتب عليه من آثار.

* يجب أن ينصب الاعتراف على نفس الواقعة الإجرامية وليس على ملابسها المختلفة فلا بعد اعتراف إقرار المتهم بواقعة أو أكثر تتعلق بالدعوى كإقراره بكرهيته للمجني عليه أو تواجده بمكان الحادث فهذه الأمور لا تعد اعترافاً لأنها لا تنصب على الواقعة الإجرامية بذاتها وإنما قد تصلح لأن تكون أدلة موضوعية لا تكفي للإدانة إلا إذا عززتها أدلة أخرى كافية ويتعين مع ذلك أن يكون الاعتراف واردة على الواقعة الإجرامية المسندة إلى المعترف صراحة بحيث لا يحتمل التساؤل أو الشك وينبغي أيضاً أن يكون الاعتراف مطابقاً للحقيقة فقد يعترف الشخص كذباً للتخلص من إكراه مادي ولتخليص المجرم الحقيقي من العقاب بدافع المحبة أو المصلحة أو الصلة وقد يعترف الشخص نتيجة مرض عقلي فكل هذه الصور لا تعد اعترافاً مطابقاً للحقيقة ولا يعتد بها. والرأي مستقر أن صمت المتهم لا يعد اعترافاً لأن هذا الصمت لا يعي إقرار بالواقعة الإجرامية المنسوبة إليه.

* يجب أن يكون الاعتراف الصادر من المتهم نتيجة إجراء صحيح فالاعتراف الذي يكون وليد إجراء باطل يعتبر باطلاً هو الآخر ولا يجوز الاستناد إليه إذا كان الإجراء مرتبطاً به، أما إذا كان الإجراء منفصلاً عن الاعتراف فيبطل الإجراء دون أن يمس بصحة الاعتراف. وقد يكون الاعتراف باطلاً تحليف المتهم اليمين أو بسبب عدم دعوة المحامي المتهم في الجناية للحضور قبل استجوابه وكذلك يقع باطلاً الاعتراف الذي يكون نتيجة لإجراء توقيف أو تفتيش باطلين ولا يصح للمحكمة الاعتماد على الدليل المستمد منها إلا كان الحكم مشوباً بعيب حتى ولو أورد معه أدلة أخرى صحيحة.

ج- حجية الاعتراف في الإثبات الجنائي

إن تطور العالم الجنائي وعلم النفس أظهر أن الاقرار او الاعتراف لا يكشف دوما الحقيقة، وليس له تلك المكانة أدله فيها النظام التحقيقي، فكم من الاعتراف مغلوطن صدر عن شخص تطوع لإلصاق التهمة به قصد ابعادها عن الفاعل الأصلي ليتحمل وحده وزنها، وكم من أفراد مصابين بمرض نفسي أو بمس في عقولهم اتهموا أنفسهم بجرائم خيالية، وكم من سجناء أضافوا إلى جرائمهم جرائم غيرهم أو جرائم لم تقع إما لتأخير محاكمتهم او رغبة في الانتقال من سجن إلى سجن آخر أخف وطأة عليهم، إما اعتقادا منهم أنهم لن يحكموا إلا بعقوبة واحدة عن سلسلة الجرائم التي اقترفوها فيضيفون الى هذه السلسلة جرائم أقدم عليها زميل لهم، وقد يصدر الاعتراف عن شخص ينبغي أن يلفت الأنظار إليه ويثير اهتمام الرأي العام بطرافة الجرم الذي اختلقه ونسبته إلى نفسه، وقد يتعرف المدعي عليه كذبا بارتكابه جريمة وقعت في بلد إبعادا للشبهات عنه حول جريمة أخرى بارتكابها في الواقع بذلك التاريخ في بلد آخر مضللا بذلك القضاء - كأنه يساوم بين الجرائم فيختار الأنسب له منها متفاديا أبشعها لتجنب شدة العقاب - وكان العبيد في عصور الرق يعترفون بجرائم وهمية متى يسجنوا أو يعدموا أو يبعدوا وللتخلص من ظلم أسيادهم

كما نشير إلى أنه إذا كان الاعتراف يخضع لتقدير المحكمة باعتباره دليلا يعكس الاستناد إليه، فيكون من سلطة المحكمة أن تطرحه كلية أو تجزئ منه وتطرح الباقي طالما لم تطمئن إليه، وهذه القاعدة العامة مستفادة من حرية المحكمة المطلقة في تكوين اقتناعها، وعلى ذلك فإن اعتراف المتهم يقبل التجزئة على عكس الإقرار في المواد المدنية.

لهذا على القاضي الجزائي ألا يكتفي بمجرد صدور الاعتراف مستكملا لشروط صحته للاستناد إليه في حكم الإدانة، إنما يجب عليه تقديره بالتحقيق من صدقه فإذا تبين له أن الاعتراف غير صادق استبعده أما إذا تحقق من صدقه فله الاستناد عليه كدليل الإدانة، ويستعين القاضي في تقدير قيمة الاعتراف بما قد يتوافر لديه من أدلة أخرى في الدعوى غير أنه ليس هناك ما يقيد حرية القاضي الجزائي في تقدير قيمة الاعتراف

ثانيا: شهادة الشهود

تعتبر الشهادة من أهم وسائل الإثبات وأكثرها شيوعا في المواد الجزائية و هي الطريق التي تعتمد عليها المحكمة في كثير من الأحيان في تقرير مصير المتهم، و تبقى حجية الشهادة أمر متروك لسلطة القاضي فله أن يأخذ بها أو يستغني عنها ما دام أن ذاكرة الإنسان معرضة للنسيان و النفس البشرية معرضة للأهواء، هذا ما يلزم القاضي من التدقيق في دراسة الشهادة و ظروف الشخص المحيطة به، لهذا أولى المشرع الجزائري إهتماما كبيرا بها و إحكامها بمجموعة من الإجراءات كتخلف الشاهد عن حضوره أمام المحكمة و غيرها من الضمانات.

أ- تعريف الشهادة:

الشهادة هي إثبات واقعة معينة من خلال ما يقوله أحد الأشخاص عن ما شهده أو سمعه أو أدركه بحواسه من هذه الواقعة بطريقة مباشرة، و يثير الدليل المستمد من الشهادة اهتمام القاضي لأنه غالبا ما يحتاج في مقام وزن الأدلة إلى من رأى الواقعة أو سمع عنها أو أدركها بحواسه، و لهذا قيل بأن الشهود هم عيون المحكمة وآذانها و الشهادة عماد الإثبات لأنها تقع في الأوقات على وقائع مادية لا تثبت في المستندات.

إن الشهادة يجب أن تكون في مواجهة الخصوم و إلا كانت باطلة فكل خصم في الدعوى له حق في سؤال الشاهد و مناقشته، و لذا انتهى هذا الأخير من استجواب الشاهد فلا يجوز له ابداء أسئلة أخرى إلا بإذن القاضي، كما يجب أن يؤدي الشاهد شهادته بنفسه فلا يجوز للإبابة في الشهادة و يجب عليه الحضور بشخصه أمام المحكمة بل و إذا اقتضى الأمر المحكمة أن تنتقل إلى محل إقامته و في حال تعذر عليه الحضور إلى المحكمة و هذا بأعذار مشروعة و إن لم تكن الأعذار مشروعة يجوز معاقبة هذا الشاهد.

ب- أنواع الشهادة: تتعدد الشهادة وتختلف وذلك حسب طرق أدائها وحسب موضوعها، وهي على النحو التالي:

* الشهادة المباشرة: هي التي يدلي بها الشاهد شفويا أمام القضاء مستمدا إياها من ذاكرته و يستدعى الشاهد ليقول ما رآه أو ما سمعه من وقائع متعلقة بالدعوى.

***الشهادة غير المباشرة:** هي أن يدلي الشاهد بما نقله إليه شخص آخر يكون عايش أو شاهد موضوع النزاع.

***الشهادة التبريئية:** الشهادة التي يدلي بها الشاهد لصالح المتهم و ينفي التهمة عنه أو لتقوية موقفه في الدعوى و يطلق عليها شهادة النفي.

***الشهادة الإتهامية:** هي تلك التي يدلي بها الشاهد ضد المتهم لإثبات التهمة عليه و يطلق عليها شهادة الإثبات.

ت- خصائص الشهادة: تتميز الشهادة بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

* **الشهادة الشخصية و لا تصدر إلا من إنسان :** يجب أن يؤدي الشاهد شهادته بنفسه فلا يجوز الإنابة في الشهادة فيجب عليه الحضور بنفسه أمام المحكمة إلا لأعذار مشروعة.

* **إن الشهادة تنصب على ما أدركه الشاهد بحواسه :** الأصل في الشهادة أنها يجب أن تنصب على ما يدركه الشاهد بحواسه و وأهمها : البصر، السمع و الشم و هي الحواس التي يدركها العقل و الشهادة تعبير عن مضمون الإدراك الحسي للشاهد عن الواقعة التي يشهد عليها و الأصل في الشهادة أن تكون مباشرة فيشهد الشاهد بما رآه أو سمعه أو أدركه بحاسة من حواس بطريقة مباشرة إلا أنه يوجد فضلا عن ذلك أنواع أخرى من الشهادات أضعف منها في القوة و لا يجوز أن تتناول الشهادة المعتقدات الشخصية لشاهد أو تقديره لجسامة الواقعة أو مسؤولية المدعي عليه.

* **الشهادة لها قوة مطلقة في الإثبات :** تلعب الشهادة دورا خطيرا في المسائل الجنائية فهي لها قوة مطلقة في الإثبات الجزائي نظرا لأن المشرع لم يضع أية قيود على الإثبات الجزائي. و مع ذلك فهي تخضع لسلطات القاضي التقديرية فيأخذ منها بما يقنع ضميره

ث- الشروط الواجب توافرها في الشهادة

حتى يوصف ما يصدر عن الشاهد بأنه شهادة في مدلولها القانوني يجب أن تتوفر في أداء الشهادة عدة شروط منها ما يتعلق بالشاهد و منها ما يتعلق بالشهادة ذاتها، وسوف نورده فيما يلي:

* أن يكون الشاهد مميزاً، فلا يجوز سماع شهادة شخص منعدم التمييز و الإدراك و نقصد بالتمييز القدرة على فهم ماهية العقل و طبيعته و توقع الآثار التي من شأنه إحداثه، و يرجع انعدام التمييز إلى صغر السن أو المرض كالجنون أو أي سبب آخر يفقد الإنسان القدرة على التمييز و سن التمييز حدد بـ 16 سنة حسب المادة 229 قانون الإجراءات الجزائية غير أنه استثناءاً تسمع شهادة القصر الذين لم يكملوا 16 سنة بغير حلف اليمين على سبيل الاستدلال و قد يسمعون بعد حلف اليمين إذا لم تعارض النيابة العامة أو أحد أطراف الدعوى على ذلك.

* أن يكون الشاهد حر الإرادة، وقت إدلائه بالشهادة يقصد بحرية الإرادة قدرة الإنسان على توجيه نفسه إلى اتخاذ عمل معين أو الامتناع دون تهديد أو إكراه و لذلك يتعين أن يكون الشاهد وقت إدلائه بالشهادة حر الإرادة أما إذا كان خاضعاً في ذلك الوقت لتأثير التهديد أو الإكراه فشهادته باطلة و الدقة ببطان الشهادة لصدورها تحت تأثير الإكراه أو التهديد، الدفع جوهرى يجب على المحكمة مناقشته و الرد عليه إذا كان حكمها قاصراً.

* ألا يكون الشاهد محكوم عليه بعقوبة جنائية، أو تربطه علاقة قرابة مع المتهم فلا يكفي أن يكون الشاهد قد ارتكب جنائية بل يجب أن يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية فإذا تحقق ذلك فلا يجوز سماع شهادته إلا على سبيل الاستدلال و هذا ما نصت عليه المادة 228 الفقرة 3 من قانون الإجراءات الجزائية، كذلك هو شأن إذا كان أصوله أو فروعه أو زوجة أو أحد إخوته أو إخوانه أو أصهاره على درجته من عمود النسب فهؤلاء جميعاً تسمع شهادتهم على سبيل الاستدلال دون حلف اليمين و يجوز سماعهم بعد حلفها إذا لم تعارض النيابة العامة أو أحد أطراف الدعوى على ذلك.

* ألا يكون الشاهد ممنوعاً من تادية الشهادة، مثلاً الأشخاص الملزمون بالسراً المهني و كذلك الأشخاص الذين وجهت لهم التهمة رسمياً أو اللذين وجهت ضدهم شكوى مصحوبة بإدعاء مدني أو المعنيين رسمياً في الطلب الافتتاحي للتحقيق الصادر عن وكيل الجمهورية، و هذا ما يستفاد من نص المادة 89 ق إ.ج.

* ألا يكون الشاهد قد سبق الحكم عليه في جريمة الشهادة بالزور.

ج- الشروط الواجب توافرها في موضوع الشهادة :

يجب أن تتوافر في الشهادة الشروط التالية:

* أن يكون موضوع الشهادة واقعة ذات أهمية قانونية، أو لما كانت الشهادة في نطاق الدعوى الجزائية فإن الواقعة موضوع الشهادة تستمد أهميتها من حيث دلالتها على وقوع الجريمة و نسبتها إلى موقعها و يتضح من ذلك أن موضوع الشهادة واقعة فلا يجوز أن يكون رأيا أو تقييم.

* يجب أن تؤدي الشهادة أمام المحكمة في جلسة علنية و العلانية ضمان للمتهم الدفاع عن نفسه و هي قاعدة جوهرية فرضها القانون تحت طائلة من البطلان فإذا أغفلت كان الحكم باطلا غير انه عقد الجلسة سرية في حالات محددة في القانون.

* يجب أن تؤدي الشهادة في مواجهة الخصوم سواء النيابة أو باقي الخصوم.

* أن يكون الشاهد عالما بالواقعة التي يشهد بها علما شخصيا.

* أن يكون موضوع الشهادة مما يجيز القانون إثباته بالشهادة.

د- حجية الشهادة في الإثبات الجنائي

للقاضي الجزائي السلطة المطلقة في تقدير الشهادة فلها أن تأخذ بشهادة الشاهد في التحقيق الابتدائي دون شهادته في الجلسة والعكس صحيح ولها أن تعتمد على شهادة الشاهد برغم مما وجه إليه من طعون لا تدل بذاتها على كذبة فلها أن تأخذ بأقوال الشاهد ولو كان قريبا للمجني عليه متى أطمئنت إلى أن القرابة لن تحمله على تغيير الحقيقة ولها أن تأخذ بأقوال شاهد حتى إن كانت تتناقض مع شهادة أخرى للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد والمحكمة ليست ملزمة بتبيان سبب اقتناعها ولكن إذا أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تحول على أقوال الشاهد فإن المحكمة العليا أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص منها أو لا، وهذا ما أكدته في قرارها الصادر بتاريخ 1986/05/13 الذي جاء فيه أن تقدير الدليل بما فيه شهادة الشهود التي تمت الموضوع ولا يخضع لرقابة المجلس الأعلى وكذا قرارها الصادر عن الغرفة

الجنائية الأولى بتاريخ 1983/11/08 أين جاء فيه أن شهادة الشهود كغيرها من أدلة الإثبات يقدرها قضاة الموضوع تبعا لاقتناعهم الشخصي ما لم ينص القانون صراحة على خلاف ذلك.

الدرس السابع : الطرق الحديثة للإثبات الجنائي (2)

لقد تناولنا في الدرس السابق الإعراف والشهادة كوسائل تقليدية للإثبات الجنائي وعرفنا أهمية كل منهما بالنسبة للدليل الجنائي، ولا تقتصر الأدلة التقليدية عليهما فقط بل هناك وسائل تقليدية أخرى للإثبات الجنائي كالخبرة القضائية، المحاضر والمحرمات، والقرائن والتي سوف نتناولها فيما يلي:

أولاً: الخبرة القضائية

أ- تعريف الخبرة القضائية:

إن الخبرة الجزائية هي إبداء رأي فني من شخص مختص فنياً بشأن واقعة ذات أهمية في الدعوى الجزائية وهي إجراء غير إجباري على القاضي بل هو إجراء اختياري يمكن العمل به أو تركه، غير أن المعاينة بعض الجرائم تتطلب أحياناً دراسة خاصة ببعض العلوم لا نجد لها في رجل القانون.

كما أن تعتبر الخبرة القضائية من إحدى طرق الإثبات، يتم اللجوء إليها إذا اقتضى الأمر لكشف دليل أو تعزيز أدلة قائمة. والخبير هو شخص فني أو تقني له معلومات فنية خاصة يستعين القضاء برأيه في المسائل التي يستلزم تحقيقها هذه المعلومات كالمهندسة والطب والكيمياء وغيرها من الميادين، والخبراء هم مساعدو القاضي ينتدبون لحل نقاط التحقيق الغامضة ولتحقيق الوقائع التي يمكنهم وحدهم فقط تقديرها، فيلجأ إلى الخبرة كلما قامت في الدعوى مسألة يتطلب حلها معلومات فنية خاصة لا يأنس القاضي في نفسه للكفاءة العلمية أو الفنية، لو احتج المحقق التعيين لسبب الوفاة أو معرفة مدة للعجز الكلي المؤقت أو معرفة تركيب مادة مشتبه في أنها مغشوشة أو تحقيق كتابة المدعي بتزويرها أو فحص الحالة العقلية و النفسية للمتهم وتنقسم الخبرة القضائية إلى عدة أنواع نذكر منها:

1- **الخبرة المطلقة:** وهي خبرة تحكم بها المحكمة لأول مرة لما يستعصي عليها فهم مسألة معينة وتكون الخبرة فيها بصفة كلية كندب خبير طبي لتشريح جثة المتوفي في حالة الوفاة المشكوك فيها وتحديد سبب الوفاة وظروفه ووقت الوفاة.

2- الخبرة الجزئية : هي خبرة تشمل نفس القضية التي تناولتها الخبرة المطلقة لكنها تنصب على نقاط جزئية مختلفة عنها كأن يندب الخبير في الخبرة المطلقة مدة العجز الكلي، وفي الخبرة الجزئية يندب الخبير لتحديد مجمل الأضرار اللاحقة بالضحية من ضرر جمالي وضرر جسماني.

3- الخبرة المضادة: أو الخبرة المقابلة وهي الخبرة التي يسعى فيها الشخص للحصول على النتائج مغايرة لتلك التي وصلت إليها الخبرة الأصلية والتي لم تكن في صالحه كما أنها تستند دائما لخبراء جدد مما قد يفقد الخبرة الأصلية لقيمتها خاصة إذا تناقضت معها وكانت أقرب إلى الحقيقة من حيث تماشيتها مع ملابسات ومعطيات القضية.

4- الخبرة التكميلية: تطلبها المحكمة إذا تبين لها نقص واضح في الخبرة الأصلية فهي تهدف إلى سد الفراغ أو النقص وبالتالي تكوين دراسة كافية عن الموضوع.

ب- خصائص الخبرة القضائية

تتميز الخبرة القضائية بمجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي:

1- للخبرة طابع غير وجاهي : إذا كانت المادة 53 من قانون الإجراءات المدنية توجب على الخبير أن يخطر الخصوم بالأيام والساعات التي سيقوم فيها بإجراء أعمال الخبرة فإن الأمر بخلاف ذلك في المواد الجزائية حيث أن الخبير غير ملزم باستدعاء المتهم لحضور عملية الخبرة التي سيجريها على الضحية، كما أنه غير ملزم باستدعاء الأطراف أو محاميهم ولا بإبلاغهم بالوثائق التي بين يديه ولا بالإجابة عن ملاحظاتهم غير أن الخبير ملزم بموجب نص المادة 151 من قانون الإجراءات الجزائية بإخطار الخصوم بأن لهم الحق في بدء ملاحظاتهم المكتوبة في موضوع المهمة المنوطة به.

2- للخبرة طابع الفني: لم يحدد القانون القضايا التي يجب فيها الاستعانة بالخبراء إلا أن اللجوء إلى القاضي طرح أسئلة ذات طابع قانوني في مجموعة من المسائل الفنية أو التقنية لا تستطيع المحاكم بحكم تكوين أعضائها أن تبلغ الغاية الفنية أو التقنية المرجوة من المسألة، لذلك أقر المشرع للجهات القضائية في مثل هذه المسائل ندب خبراء مختصين حسب نوع القضية، وعليه لا يجوز للقضاة الاستعانة بالخبراء من أجل وصف أمور

واضحة وقد ترك لهم حرية أن يقرروا بأنفسهم الحقيقة التي يقتنعوا بها من الشهادات والأدلة الأخرى، ومنه فالخبير من صميم عمل القاضي وقد نصت المادة 146 ق إ ج " يجب أن تحدد دائما في قرار ندب الخبراء مهمتهم التي لا يجوز أن تهدف إلا إلى فحص مسائل ذات طابع فني.

3- للخبرة طابع إختياري : إذا كان دور القاضي المدني يقتصر على تقديم الأدلة التي يقدمها للخصوم فإن دور القاضي الجزائي غير ذلك فهو لا يلزم بأن يقف موفق سلبيا بل من واجبه التحري والتنقيب عن الحقيقة بكافة الطرق ويستوي في ذلك النيابة العامة وقضاة الحكم، وقد نصت المادة 143 ق إ ج " لجهات التحقيق أو الحكم عندما تعرض لها مسألة ذات طابع فني بندب خبير إما بناء على طلب النيابة وإما من تلقاء نفسها أو من الخصوم ". وعليه فإن الندب للخبير أمر جوازي للمحكمة فهي غير ملزمة بإجرائه إذا ما استخلص القاضي من أوراق الدعوى الحقيقية وكانت القضية لا تستوجب إجراء خبرة، غير أنه في حالة ما إذا طلبه الخصوم ورفضت المحكمة ذلك فعليها تسبب رفضها وإلا كان الحكم معيب كما أنما في حالة ما ان طرحت أمامها مسألة فنية بجثة كوفاة مشكوك فيها أو فحص الحالة العقلية للمتهم لتقديم المسؤولية وإنما تلزم في هذه الحالات ندب خبراء وإن فصلت في تلك المسائل دون ذلك كان حكمها معيب.

4- للخبرة طابع سري : تعد الخبرة من الأدلة العامة التي يقوم المحقق بجمعها شأنها المعاينة وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة على خلاف سماع الشهود والاستجواب والمواجهة فهي أدلة خاصة وإما كانت الخبرة كذلك وجب فيها السرية يجب أن لا يعلم أي أحد بنتائجها إلى غاية انتهاء التحقيق وذلك تفادي الاخلال بالنظام العام الذي قد يحدثه الغير، وعليه يمنع على الخبراء التكلم أو التحاور في الوقائع التي يمكن أن تصل إلى علمهم بمناسبة قيامهم بمهمتهم، كما يمنع عليهم تقديم معلومات للغير عن سير الخبرة وخلاصة عملياتهم، كما يلزمهم بالصمت والسكوت اتجاه مصالح الإعلام و الصحافة.

ت- حجية الخبرة في الإثبات:

تعتبر الخبرة من بين الأدلة التي يمكن للقاضي أن يبني عليها اقتناعه غير أن المادة 214 ق إ ج قد قيدت قوتها الثبوتية بشرط فنصت على أنه لا يكون للمحضر أو التقرير قوة الإثبات إلا إذا كان صحيحا في الشكل ويكون قد حرره واضعه أثناء مباشرة أعمال

وظيفته وأورد فيه موضوعا داخل في نطاق اختصاصه ما قد رآه وسمعه أو عاينه، اقتناعه بصواب الأسباب التي بنيت عليها أو الاعتراضات التي وجهت إليها من باب السلطة التقديرية للقاضي فرأي الخبير غير ملزم للقاضي يبني على رأي الخبير لأنه من المنطقي لا يمكن استبعاد نتائج الخبرة وذلك طبيعة الأعمال التي قام بها الخبير ومؤهلاته الخاصة تجعل من الخبرة إجراء يفلت من مراقبة القاضي. وهذا ما عدته المحكمة العليا في قرارها الصادر 1984/05/15 عن القسم الأول لغرفة الجنائية الثانية الذي جاء فيه أنه إن كان قضاة الموضوع غير مقيدين برأي الخبير فإنه لا يسوغ لهم أن يستبعدوا بدون مبرر نتائج الخبرة الفنية التي انتهى إليها الطبيب في تقرير.

إلا أنه يمكن للخصوم الذي صدر التقرير مضر بمصالحهم أن يطلبوا من القاضي أن يعين خبيرا جديدا أو لجنة خبراء، ولا يعتبر تقرير الخبير حكم أو شبه حكم، إنما هو دليل يضاف إلى سلسلة من الأدلة وإن أعرض القاضي عنه وحكم بما يخالفه وجب تبيان السبب بصورة معلة.

أما إذا وجد أكثر من خبير ولم تتفق آرائهم فإن القاضي أن يأخذ بالرأي الذي يقنعه ويتفق مع الأدلة الأخرى في القضية، فله أن يعتد بتقرير الخبير الذي عينه قاضي التحقيق ويستبعد تقرير الخبير الذي ندبه هو بناء على سلطته في إجراء تحقيق تكميلي.

ثانيا: المحررات

تعرفت بالمحررات لأنها عبارة عن أوراق تحمل بيانات في شأن واقعة ذات أهمية في إثبات ارتكاب الجريمة و نسبتها إلى المتهم، كما عرفت أيضا بأنها مجموعة من العلامات و الرموز تعبر اصطلاحا عن مجموعة مترابطة من أفكار و معاني و تشمل المحررات على أدلة كتابية التي يمكن أن تقدم للمحكمة كدليل إثبات لدعوى جزائية و هي تشمل المحررات التي تحمل جسم الجريمة مثل الورقة التي تتضمن التهديد أو القذف أو التزوي، والمحررات التي تكون مجرد دليل على الجريمة مثل الورقة التي تحل اعتراف المتهم أو المحاضرة التي تثبت الإتهام.

ويجب أن يتخذ المحرر شكل الكتابة شريطة أن تكون مفهومة لدى العامة أو على الأقل لدى فئة محددة من الناس، و بذلك يخرج من نطاق المحررات كل أشكال التعبير من

الفكر الإنساني، والتي تأخذ شكل الكتابة حتى و لو كانت أكثر تعبير أو دلالة في الإثبات عنها، و مثال ذلك الصور و غيرها فالكتابة هي الشكل الوحيد الذي يجب أن تقوم عليه المحررات و يستوي أن تكون الكتابة قد دونت بخط اليد أو بآلة طباعة، كما يشترط أن تكون بلغة معينة كما لا يهم في المحررات التي سطر عليها إذ كانت جلدا أو ورقا، كما يشترط في المحررات أن تكون الكتابة المدونة فيه منسوبة صدورها إلى شخص معين أو جهة معينة فإذا جهل مصدره فلا يعتبر محرر بالمعنى المقصود.

أ- أنواع المحررات

هناك نوعان من المحررات تختلف من حيث الجهة أو الشخص المصدر للمحرر

وهما:

1- **المحررات الرسمية**: المحررات الرسمية هي تلك المحررات و العقود ذات الدليل الكتابي الذي يأتي في مقدمة أدلة الإثبات و هي سندات رسمية حسب المادة 324 من القانون المدني.

و لكي تضي عليها الصفة الرسمية يجب أن تتوفر فيها ثلاث شروط.

- * أن يحررها موظف عمومي أو ضابط عمومي أو شخص مكلف بخدمة عامة.
 - * أن يكون الموظف أو الضابط العمومي أو شخص مكلفا بخدمة عامة.
 - * أن يكون الموظف أو الضابط العمومي مختص من حيث الموضوع و الشكل و المكان.
- فإذا تخلف شرط من هذه الشروط لا يكتسب المحرر الصفة الرسمية و يعتبر باطلا، غير أنه لا يعد مجردا من كل قيمته، فإنه يتحول إلى محرر عرفي بشرط أن يوقع عليه ذوي الشأن بإمضاءاتهم أو بأختامهم ببصمات أصابعهم.

وتعتبر المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود معينة أو وقعت من ذوي الشأن في حضوره ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا.

تكون المحررات الرسمية حجة في الإثبات بالنسبة لما دون فيما من أمور قام بها الموثق في حدود مهنته أو وقعت من ذوي الشأن في حضوره، إذا أراد شخص أن يطعن في صحة المحرر ليس أمامه سوى الطعن بالتزوير.

2- المحررات العرفية

المحرر العرفي هو المحرر الصادر عن أفراد عاديون، غير موظفون وغير مكلفون بمهمة أو عمل محل المحرر العرفي، دون أن يتدخل موظف عام في تحريره، ولا تتوافر في المحرر العرفي إذن أية صفة رسمية ويكتسب الحجية إذا كان موقع من الشخص الذي نسب إليه وأن يكون مكتوبا بخطه.

ومن قبيل المحررات العرفية المحررات الصادرة عن أحد الأفراد أو هيئة خاصة وكذا المحررات الصادرة عن موظف عام مختص بتحريرها وكذلك الرسائل وخطابات الخاصة والأوراق المنزلية والمحررات العرفية نوعان : محررات عرفية معدة للإثبات ومحررات عرفية معدة للإثبات حيث الأولى يشترط لصحتها التوقيع ممن هي حجة عليه ولا يلزم في محررات أي شكل خاص، فكل ما يكتب ويؤدي المعنى يعتبر كافيا ولا تهم اللغة التي كتبت بها. والتوقيع يكون بإمضاء الشخص نفسه كما يكون أيضا بالختم أو ببصمة الأصبع وإذا خلت المحررات العرفية من التوقيع أصبحت لا قيمة لها إلا إذا كانت مكتوبة بخط المدين فإنها تصبح مبدأ ثبوت بالكتابة.

والمحررات العرفية لا تكون حجة إلا إذا لم ينكر من نسبت إليه ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة ولا بد أن يكون الإنكار صريحا. أما المحررات العرفية غير المعدة للإثبات فهي عبارة عن الرسائل والبرقيات ودفاتر التجار والأوراق المنزلية.

ثالثا : المحاضر

لقد حضيت مختلف المحاضر المحرر بالثقة من طرف المجتمعات نظرا لأنها تصدر وفق ضوابط وإجراءات، كما أنها تصدر عن هيئات تتصف بالرسمية، وسوف نتناول هذه المحاضر فيما يلي:

أ- تعريف المحاضر وأنواعها

المحاضر هي الأوراق التي يحررها موظف الضبطية القضائية والموظفين المختصين بما يشاهدونه من جريمة وما تقوم عليه من أدلة أو بما يقفون عليه من ظروفها وبما يعلمونه عن فاعليها وقد أخذت كلمة المحاضر من الاصطلاح الفرنسي المحضر الشفهي، وأصل هذا الاصطلاح هو أن الموظفين كانوا فيما مضى يجهلون القراءة وكانوا يرون ما يشاهدونه شفهيًا. والمحاضر لا تكون لها حجيتها القانونية وقوتها في الإثبات إلا إذا توافرت فيها الشروط التالية.

1- الشروط الواجب توافرها في المحاضر

* **الشروط الموضوعية:** وهو أن يكون المحاضر صحيحا والمقصود بالصحة هنا أن يتضمن المحاضر معلومات مطابقة للحقيقة والواقع.

أن يكون المحاضر وافيا ودقيقا وواضحا.

أن يكون المحاضر محرر بصياغة وأسلوب واضحين.

* **الشروط الشكلية:** يجب تحرير المحاضر طبقا للشكل الذي نص عليه أحكام قانون الإجراءات الجزائية ومن تلك الشكليات الواجب مراعاتها في مرحلة جمع الاستدلالات ما نصت المادة 52 من قانون الإجراءات الجزائية من تضمين محضر الاستجواب كل شخص محتجز تحت المراقبة عدد الاستجابات فترات الراحة وساعة إطلاق سراحه. وضرورة توقيع الشخص المعني على هامش المحضر وتحرير المحضر في حال وتوقيع كل ورقة من أوراقها ويجب أن يكون المحضر مؤرخا وممهورا بخاتم الوحدة التي ينتمي إليها من حرره ويسجل في سجل المحاضر.

ويجب أن يحرر المحضر الموظف أثناء أداء مهامه ووظيفته وأن يحترم فيها قواعد الاختصاص سواء الاختصاص الشخصي أو النوعي أو المحلي.

2- أنواع المحاضر

يتم تقسيم المحاضر حسب قوة المحررات أو حسب إثباتها بحيث أن المحاضر يعتبر حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت أحد الفرضين التاليين :

*** المحاضر المعمول بها حتى ثبوت ما يخالفها :** يخص هذا النوع من المحاضر بعض الجرح والمخالفات بحيث لها حجة عن الفاعل وملزمة للمحكمة ما لم يقدّم الدليل على عكسها. وقد أعطت القوانين القوة الثبوتية لهذه المحاضر ما لم يثبت ما يخالفها وأحيانا قد يقدم عليه أو المتهم دليله ما يخالف المحاضر وهذا ما أشار إليه المشرع الجزائري في المادة 216 من قانون الإجراءات الجزائية " في الأحوال التي يخول القانون بنص خاص لضباط الشرطة القضائية أو أعوانهم أو الموظفين وأعوانهم الموكلة إليهم بعض مهام الضبط القضائي سلطة إثبات جرح في محاضر أو تقارير تكون لهذه المحاضر أو التقارير حجبتها ما لم يدحضها دليل عكسي بالكتابة أو شهادة الشهود " في هذه الحالة، فإن إنكار المتهم للوقائع المبنية في المحاضر، أو تقديمه أدلة وقرائن، لا تكفي لدحض مضمون المحاضر، فينبغي على المتهم أن شاء ذلك أن يثبت العكس بالدليل الكتابي أو عن طريق الشهود، كما أن الشك لا يفسر لصالح المتهم، فلا يجوز أن يقوم الدليل العكسي إلا بالكتابة أو بشهادة الشهود.

*** المحاضر المعمول بها حتى ثبوت التزوير :** هذه المحاضر تتعلق بالجرائم التي يصعب إثباتها فيه أو تلاشت آثارها، والتي لا يمكن الاعتماد على الأفراد في ملاحظتها وجمع الأدلة عليها فهي ترتبط إجمالاً بمصالح الدولة كما أن هذا النوع من المحاضر يعتبر أكثر تشدداً، فلا يمكن دحضها إلا بالإثبات عدم صحتها عن طريق الطعن بالتزوير، ويترتب عن ذلك أنها تقيد أكثر حرية القاضي الجنائي في الاقتناع. فهي أدلة قانونية ملزمة للمحكمة بصورة قاطعة ما لم يعترض المخالف ويثبت تزويرها بالطرق المرعية وهي طرق عسيرة وشاقة ولا يجوز إثبات التزوير إلا إذا كان المحاضر صحيحاً شكلاً وكان هذا الإثبات من شأنه أن يزيل الجرم عن المخالف.

وإذا تحقق القاضي من بطلان المحاضر لمخالفة الأصول الشكلية أو الموضوعية رفض إعتبار المحاضر دليل إثبات.

ونظم المشرع الجزائري هذا النوع من المحاضر بقوانين خاصة وهذا ما نصت عليه المادة 218 من قانون الإجراءات الجزائية " إن المواد التي تحرر عنها المحاضر لها حجيتها إلى أن يطعن فيها بالتزوير تنظمها قوانين خاصة وعند عدم وجود نصوص صريحة تتخذ إجراءات الطعن بالتزوير .

ثالثاً: القرائن

تعتبر القرائن وسيلة هامة من وسائل الإثبات الجنائي، غالباً ما يلجأ إليها القاضي نظراً لتوفرها في الحال، ولسهولة إستنباط الأحكام منها، كما أنها تستنبط بعمل ذهني أو ذكاء لا تتطلب غير الإستنتاج من الوقائع المطروحة على المحكمة،

أ- تعريف القرائن

لقد تعددت التعريفات التي أعطيت للقرائن حيث اعتبر الاستدلال بالقرائن هي استنتاج واقعة مجهولة من واقعة معلومة أو هي : "الإمارة الدالة على تحقيق أمر من الأمور أو عدم تحققه وقد عرفها الفقهاء بأنها " الإمارة المعلومة التي تدل على أمر مجهول على سبيل الظن. فالاستدلال بالقرائن هو الوصول إلى نتائج معينة من الوقائع الثابتة فالقرينة هي التي تناولها المشرع وجعل منها وسيلة الإثبات تعفى من تفررت لصالحه من عبء إثباتها، غير أنها ليست على درجة واحدة من الحجية في الإثبات فمنها ما هو قطعي الثبوت لأسباب يرى المشرع فيها أساساً الاستقرار النظم القانونية ومنها ما هو غير ذلك يمكن لصاحب المصلحة أن يقيم العكس على عدم صحة القرينة التي تمثل سند لإدانته بالواقعة المنسوبة إليه وله في ذلك كافة طرق وأدوات الإثبات.

ب- أنواع القرائن :

1- القرائن القضائية : وهي القرائن التي يترك للقاضي تقديرها واستخلاصها من ظروف وملابسات القضية وبما أن الاستنباط هو الاختيار والاستخلاص فمن القضاة من يكون استنباطه سليماً فيستقيم له الدليل ومنهم من يحيد على الصواب لذلك فإن القرينة القضائية تعتبر خطيرة من حيث صحة الاستنباط، والقرائن القضائية غير محددة ولا يمكنك

حصرها فهي متروكة للاستنتاج القاضي وخطته وذكائه، كما أن غير قاطعة إذ تقبل إثبات العكس والقرينة القضائية تتكون من عنصرين أساسيين هما:

- **العنصر المادي:** وهو تلك الواقعة المراد إثباتها التي يختارها القاضي من بين وقائع الدعوى وتسمى بالإمارات ويتم اللجوء إليها في حالة عدم وجود إقرار أو بينة مثل وجود بصمة أصبع المتهم في مكان الجريمة.

- **العنصر المعنوي:** وهو استنباط الواقعة المراد إثباتها من الواقعة الثابتة إذ يتخذ من الواقعة المعلومة قرينة على الواقعة المجهولة، فعلى القاضي أن يستخلص من وجود بصمة أصبع المتهم في مكان الجريمة قرينة على مساهمته فيها ومن ظهور علامات الثراء قرينة على اختلاس المال، كوجود بقعة دموية من نفس فصيلة دم القتل على الملابس المتهم قرينة على ارتكابه أو مساهمته في جريمة القتل والقاضي حر في تقدير ما تحمله الواقعة من دلالة، ولا رقابة تفرض عليه في ذلك متى كانت القرينة التي استخلصها مستمدة من واقعة ثابتة يقينا في حق المتهم وكان استنباطه عقلاني. إن هذه الدلائل غير قاطعة ويقدرها القاضي في حسب اقتناعه.

2- **القرائن القانونية:** هي تلك مستمدة من نصوص قانونية صريحة وأغلبها قطعي في مواجهة للخصوم والقاضي معا. فلا يمكن المجادلة في صحتها أو إثباتها عكسها، والقرائن القانونية إما أن تكون قرائن قاطعة أو غير قاطعة قابلة للإثبات العكس، ومن أمثلة ذلك قرينة انعدام التمييز في المجنون والصغير وبالتالي عدم مسؤوليتها وقرينة الصحة في الأحكام النهائية فلا يجوز الحكم على خلافها وقرينة العام بالقانون بعد نشرة في الجريدة الرسمية فلا يجوز الدفع بجهلة.

فقد جاء في قرار المحكمة العليا الغرفة الجنائية للثانية الصادرة بتاريخ 1988/04/05 بأنه يعد قرينة قانونية على الشروع في التهريب نقل البضائع المنصوص عليها في القرار الوزاري المشترك داخل النطاق الجمركي بدون رخصة طبقا لمقتضيات المادتين 221/220 من قانون الجمارك.

والفرق بين القرائن القانونية والقرائن القضائية أن الأولى تكفي وحدها عماد الحكم بالإدانة بينما سائد الثانية أدلة الدعوى الأخرى وتعززها.

فالقرائن القضائية جميعا قابلة للإثبات العكس وهي قرائن غير محددة ولا يمكن حصرها إذا هذه الأخيرة تلعب دور ملموس في الإثبات إذ يتمتع القاضي بسلطة تقديرية مطلقة في اختيار الوقائع التي تصلح لاستنباط وتكوين عقيدته.

ت- حجية القرائن في الإثبات:

إن القرائن القانونية من حيث قوتها الثبوتية تنقسم إلى قرائن قانونية قاطعة لا يجوز إثبات عكسها وقرائن بسيطة يقبل إثبات العكس.

أن القرائن القانونية اتخذها المشرع من توافر وقائع معينة مبررا لافتراض قيام الركن المادي أو المعنوي للجريمة ولذلك استثناء ما يدل عليه السلوك في الحياة الاجتماعية وتيسر هذه القرائن عبء الإثبات الملقى على عاتق النيابة العامة في الحالات التي يصعب فيها إن لم يتعذر تقديم الدليل، ويترتب على هذه القرائن إعفاء النيابة من إثبات أحد عناصر الجريمة كالعنصر المادي مثال يعد شريكا للأشرار الذين يمارسون اللصوصية أو العنف ضد أمن الدولة أو الأمن العام أو ضد الأشخاص والأموال من يقدم مسكنا أو ملجأ أو مكانا للاجتماع مع علمه بسلوكهم الإجرامي هذا ما نصت عليه المادة: 43 من قانون العقوبات أو تعفى للنيابة العمة منا الإثبات العنصر المعنوي مثال اعتبار عدم دفع المدين للمبالغ المقررة لإعالة أسرته قد حدث عمدا وذلك حسب نص المادة: 331 الفقرة 02 من قانون العقوبات بل أن القضاء قد استقر على بعض هذه القرائن.

فافتراض توافر العنصر المعنوي في أغلب المخالفات وبعض الجناح التي يطلق عليه الجرائم المادية بمجرد إثبات العنصر المادي، وذلك مهما كان المتهم حسن النية ولا يتعارض مثل هذا الافتراض مع مبدأ قرينة البراءة طالما أنها قد بنيت على وقائع أثبتتها النيابة ضد المتهم. وبالتالي فإن برغم من أنه ليس للمحكمة العليا موقف صريح إزاء موضوع القرينة القضائية إلا أنه يمكن لنا أن نستنتج رأيا لها من خلال اجتهاداتها وممارستها القضائية المتعلقة بالمبادئ الإثبات الجزائي. وذلك من خلال قراراتها الآتية " يمكن لقاضي الموضوع تأسيس اقتناعه على أية حجة حصلت مناقشتها حضوريا أمامه ".

وقضت "استقر القضاء في شأن وسائل الإثبات أن للمحكمة الجزائية حرية تقدير وسائل الإثبات التي اقتنعت بها واطمأنت إليها في نطاق اجتهادها المطلق ولها أن تستند إلى حجة لم يستبدها القانون " لا مانع عند انعدام الدليل المادي القاطع من استقراء للوقائع واستخلاص الدليل من المناقشات التي تدور بالجلسة.

المراجع:

- * مروك نصر الدين، محاضرات في الإثبات الجنائي، الجزء الأول، النظرية العامة للإثبات الجنائي، دار هومة للنشر 2013.
- * نجيمي جمال، إثبات الجريمة على ضوء الاجتهاد القضائي، دراسة مقارنة، دار هومة للنشر الجزائر 2012.
- * عبد الرحمن خلفي، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري والمقارن، الطبعة الثانية دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء الجزائر 2016.
- * احسن بن شيخ آث ملويا، المنتقى في القضاء العقابي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، القبة الجزائر 2008.
- * احسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري العام، الطبعة الثالثة عشر، دار هومة للنشر 2013.
- * عمر خوري، شرح قانون الإجراءات الجزائية، السنة ال جامعية 2007/2008.
- * عبد الله بن سعيد أبو طيسر، إثبات الدعوى الجنائية، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، قسم السياسة الشرعية، المملكة العربية السعودية 2006.
- * الدكتور العربي شحط عبد القادر الأستاذ نبيل صقر للإثبات في المواد الجزائية دار الهدى طبعة 2006 .
- * الدكتور جيلالي بغدادى الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية الجزء الثاني سنة 2001 .
- * الدكتور عبد الحميد الشورابي ، الإخلال بحق الدفاع في ضوء الفقه والقضاء – منشأة الإسكندرية ، معارف الإسكندرية
- * الدكتور مأمون سلامة الإجراءات في التشريع المصري دار الفكر الجزء الثاني سنة 1977 .

* الدكتور مروان نظام الإثبات في المواد الجنائية في القانون الوضعي الجزائري، الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 1999 .

* الدكتور صبحي نجم شرح قانون الإجراءات الجزائية ديوان المطبوعات - الجزائر . 1981

* الدكتور محمود أحمد طه ، عبء الإثبات لأحوال أصلح المتهم منشأة المعارف الإسكندرية 2003.